قانون الإيجارات... بين سندان الرفض ومطرقة القانون

المستأجرون يرفضون القانون الجديد ويعتبرونه تهجيرياً

والمالكون يرون أنه ينصف المالك ويُعيد إليه حقه...

يوسف الصايغ

في جديد السجال الحاصل حول قانون الإيجارات نظمت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين اعتصاماً أمام قصر العدل، جدّدت خلاله رفضها محاولة البعض تطبيق القانون المطعون فيه وغير النافذ، خصوصاً أثناء تعديله من اللجان المختصة، كما أشارت إلى أنّ مليون مستأجر مُهدّدون بالتشرّد من مساكنهم، مطالبة الدولة اللبنانية بإعطاء الحقوق للمستأجرين.

في المقابل أكدت «نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة» بأنّ القانون الجديد للإيجارات نافذ وواجب التطبيق بصياغته الحاليّة، وبأنّ المحاكم قد باشرت التطبيق منذ 28 كانون الأوّل 2014.

كرم

في هذا الإطار يشير عضو لجنة المتابعة في لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين أنطوان كرم في حديث لـ«البناء» إلى أنّ قانون الإيجارات الجديد والغير شرعي الصادر عن المجلس الدستوري يعتبر أولى النفايات التي تمّ رميها على المواطنين، لافتاً إلى أنّ المستأجرين هم المتضرّرون بالدرجة الأولى من هذا القانون الذي يجب ان يكون مُنصفاً للطرفين، أيّ المالك والمستأجر في الوقت نفسه.

ويضيف: «نحن لا نريد للمالك أن يعيش بدون كرامة، لكن في الوقت نفسه هناك مستأجر يجب على الدولة أن تكون بمثابة الحاضن بالنسبة إليه، وتؤمّن له المسكن وضمان الشيخوخة، لا أن ترمي به في الشارع وتبقى حياته مهدّدة، كما أنّ هناك الكثير من الشقق التي يتمّ تأجيرها وفق قانون التعاقد الحرّ التي تضع المستأجر تحت رحمة المالك.

ويستنكر كرم الاستنسابية التي أعطاها مجلس القضاء الأعلى للقضاة ويلفت في هذا الصدد الى إصدار القاضي عويدات حكماً بإخلاء أحد المستأجرين قبل صدور قانون الإيجارات بحجة استرجاع المأجور بهدف هدم المبنى، وبالتالي لم يحصل المستأجر على أيّ تعويض بموجب القانون الجديد أو حتى القديم، فالصندوق الخاص بدعم المستأجر فارغ بشهادة وزير المال الذي أكد عدم وجود أموال لدعم هذا الصندوق.

كما يشير كرم الى أنّ الخطورة في الأمر تتعلق بسعي الشركات العقارية التي تعمل على مخطط في غضون الـ25 سنة المقبلة للإطباق على المناطق المحيطة بالعاصمة وتهجير أهلها منها، بعدما قامت شركة «سوليدير» في الأعوام السابقة بتهجير أهالي وسط بيروت، وبالتالي فإنّ مخطط قضم العاصمة يتمّ تنفيذه من خلال قانون الإيجارات الجديد، الذي يمكن تطبيقه في بلد مثل سويسرا، وليس في لبنان الذي بات أشبه بقندهار حيث الحدّ الادنى للأجور لا يزال عند عتبة الـ450 دولاراً أميركياً في الشهر.

كما يلفت عضو لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين إلى أنّ الشركات العقارية تقوم بالاحتيال على المالكين، فهي تشتري المباني بأسعار منخفضة بذريعة أنها ستقوم بدفع التعويضات للمستأجرين المقيمين في تلك المباني، بينما تقوم بالعمل على إخراج المستأجرين من دون أن تدفع لهم تعويض، وبالتالي يقع المالك ضحية هذه الشركات.

بناء على ما سبق ذكره يشدّد كرم على رفض هذا القانون التعسّفي الذي يريد تهجير أهل بيروت، بينما نحن نريد تثبيت المستأجرين في بيوتهم والحفاظ على التنوّع الديمغرافي في العاصمة، ويؤكد مجدداً دعم مبادرة الرئيس نبيه بري التي تحافظ على تراث بيروت.

رزق الله

في المقابل يرى رئيس تجمع المالكين باتريك رزق الله في تصريح لـ«البناء» ضرورة التقيّد بما صدر عن القضاء من أحكام تؤكد صحة قانون الإيجارات الذي تمّ إقراره، لافتاً الى أنّ قانون الإيجارات الجديد أعطى المستأجر مهلة 12 عاماً، كما أنه يراعي أوضاع المستأجرين الذين لا يتعدّى راتبهم ثلاث أضعاف الحدّ الأدنى للأجور، والذين سيحصلون على حقوقهم في حال تمّ إنشاء صندوق دعم المستأجرين أم لم يتمّ إنشاؤه، كما أنه بإمكان الكبار في السنّ التقدّم بطلب الى القاضي المدني للنظر في وضعهم وعندها المحاكم تفصل في أوضاعهم.

وإذ يسأل رزق الله: ألا تعتبر مدة 12 سنة كافية للمستأجر المُقيم في المأجور منذ 20 سنة أو أكثر لكي يرتّب أوضاعه؟ يلفت إلى أنه ورغم صدور قانون الإيجارات الجديد لم نر حالة تشريد واحدة لعائلة من منزلها، ولو حصل وسجلت هكذا حالة، لتمّ توظيفها في الإعلام ضدّنا للقول بأننا نقوم بطرد الأهالي.

وحول رفض المستأجرين دخول القوى الأمنية الى المأجور والقيام بعملية التخمين يلفت رزق الله إلى أنه يحق للمالك ساعة يشاء تفقّد منزله برفقة عناصر أمنية ضمن الدوام الرسمي المعمول به، والخبراء يتمّ تكليفهم بناء على قرار قانوني صادر عن مدّعي عام التمييز القاضي سمير حمود، وبالتالي هم لا ينتهكون القانون ويقومون بعملهم استناداً الى قانون واضح.

أما في ما يتعلق بمسألة بيع الأملاك من قبل المالكين لشركات عقارية والتي بدورها تقوم برفع دعاوى على المستأجرين لإخلائهم من دون دفع تعويضات، يشير رئيس لجنة المالكين إلى أنّ القانون القديم هو الذي يمكنه أن يدفع بالمالكين لاتخاذ هذه الخطوة، وليس القانون الجديد الذي تمّ إقراره والذي نريد تطبيقه، كي لا نقوم ببيع أملاكنا لأنه ينصف المالك ويعيد له حقه، بينما القانون السابق يشرّد المالك، وكلّ ما يتمّ ترويجه في هذا الخصوص لا يتعدّى كونه «بروباغندا إعلامية».

رزق الله

ويلفت رزق الله الى التحرّك الأخير لمن يدّعون تمثيل المستأجرين بالقول: «رأينا أنه لا يتعدّى المئة شخص بحسب الصور التي نشروها عبر وسائل الإعلام بينما يتحدّثون عن أرقام تهويلية تصل الى حدّ المليون مستأجر، فيما الواقع يثبت عكس ذلك بالاستناد الى إحصاءات رسمية من قبل لجنة الإدارة والعدل النيابية، ويختم مؤكداً أنّ القانون الصادر منذ حوالى عام يعتبر أكثر من عادل للمستأجر خصوصاً أنه أعطاه مدة 12 عاماً إضافية، وللمالكين في الوقت نفسه رغم حملات التشويه الحاصلة.

«حرب كلامية»...

أكدت «لجنة الطّعن وتعديل قانون الإيجارات» أنّه «ليس هناك شيءٌ جديدٌ للردّ عليه في بيانات من يدّعون تمثيل المالكين»، معتبرةً أنّ «كلماتهم لا تتضمّن إلا القدح والذم والتحقير والتهديد»، ومشيرةً إلى أنها «ستكون قيد الملاحقة القانونية».

ورفضت اللجنة «محاولة البعض تطبيق القانون المطعون فيه وغير النافذ، خصوصاً أثناء تعديله من اللجان المختصة»، معيدةً التّذكير بموقف رئيس مجلس النواب نبيه بري ووزير العدل أشرف ريفي ورئيس «المجلس الدستوري» وهيئة التشريع والاستشارات، التي أعلنت أنّ «قانون الإيجارات غير نافذ وغير قابل للتطبيق».

واعتبرت أنّ «تعيين الخبراء للكشف على البيوت وقرار المؤازرة باطل»، مشيرة إلى أنّ «عدم إمكانية تنفيذ القانون لانعدام الصندوق البدعة الذي من المفترض وجوده وإنشاؤه قبل البدء بتنفيذ القانون».

إلى ذلك، وصفت اللجنة «المزاعم أنّ اللبنانيين المستأجرين أغنياء في معظمهم بالجاهل والمضحك المبكي»، مشيرةً إلى أنّ «الإحصاءات الرسمية تشير إلى أنّ أكثر من مئة ألف عائلة من المستأجرين القدامى عاجزة عن دفع بدلات الإيجار الخيالية».

ردّت نقابة «مالكي العقارات والأبنية المؤجّرة»، بدورها، على بيان اللجنة بالقول «نستغرب لجوء أحد المحامين، باسم لجنة وهمية وغير موجودة يطلق عليها اسم اللجنة المولجة طعن وتعديل قانون الإيجارات، إلى إطلاق أرقام غير صحيحة إطلاقا عن أعداد المستأجرين، ومن دون أيّ مستند رسمي للإحصاء».

واعتبرت، في بيان، أنّ «اللجنة لا تمثل إلا صاحبها المستأجر المحامي أديب زخور»، مؤكدةً أنّ «آراءها أو آراء من يكتب بياناتها أي تأثير في هذه القضية».

وشدّدت على أنّ «المحاكم هي الجهة الصالحة للبت بنفاذ القوانين»، ناصحة المستأجرين بالاستفسار عن النفاذ من النواب مباشرة الذين يعلمون علم اليقين بأنّ مجلس النواب قد أقرّ القانون الجديد للإيجارات وأنّ المجلس الدستوري ردّ الطعن بالقانون».

المالكون: القانون الجديد نافذ

قبل حوالي الأسبوع عقدت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة» اجتماعاً شارك فيه حقوقيون واقتصاديون وخبراء في علم الاجتماع، شكرت في بيان صادر عقب الاجتماع «اعتراف هؤلاء الأشخاص بأنّ القانون الجديد للإيجارات نافذ ودخل حيّز التطبيق وذلك من خلال مطالبتهم التحريضيّة بردّه إلى مجلس النواب». مؤكدة أنّ «القانون واجب التطبيق بصياغته الحاليّة، وبأنّ المحاكم قد باشرت التطبيق منذ 28 كانون الأوّل 2014، وليست دعوات التحريض والتمرّد ضدّه إلا محاولة يائسة لمنع المالك، صاحب الحق: من نيل حقوقه تدريجيّاً، ولتمديد الإقامة المجانية لبعض الأشخاص». ومعتبرة عبارة «حيتان المال والسماسرة» مردودة لمطلقيها، وسائلة: «أليس حوت المال مَن يدفع 20 و30 ألف ليرة بدل إيجار، فيما البدل العادل يفوق ذلك بعشرة أضعاف وأكثر بعد 40 سنة من الإقامة المجانية؟»

وذكّرت النقابة في بيانها «أنّ مطالب الحراك المدني ضدّ الفساد حظيت بتأييد شعبيّ واسع وعارم بغضّ النظر عن الخلفيات والأهداف لأنّها مطالب محقّة، ونذكّر بأنّنا الضحيّة الأولى للتواطؤ الرسمي الذي قام لأربعين عاماً خلت بين طبقة من الرّسميين من جهة وفئات الميسورين والأغنياء من جهة أخرى، وتمّ من خلاله استغلال تعب المالكين وعرق جبينهم والسيطرة على أملاكهم بالقوّة في احتلال سافر وغاشم للنفوس والكرامات قبل الأملاك، وفي مخالفة واضحة لجوهر الدستور والقيم الإنسانية. لن نسمح لأيّ أحد بعد اليوم بتشويه التاريخ واستغلال الحاضر لمحو الواقع الظالم من ذاكرة اللبنانيين وتحويل الظالم إلى مظلوم والمُستفيد إلى متضرّر».

وأكدت النقابة عدم وجود خصومة شخصيّة مع أحد من المستأجرين، لكنّنا بادرنا وسنبادر على الدوام إلى الدفاع عن حقوقنا، «ونؤكّد للمستأجرين بأنّ القانون الجديد غير تهجيري أو تشريدي وننصحهم بتوقيع العقود فوراً مع المالكين حفاظاً على حقّهم بالاستقرار السكني».

طرح بري... بين الدعم ورفض واقع الضغط

أكدت «لجنة المحامين للطعن وتعديل قانون الإيجارات» موقفها، مع باقي لجان الدفاع عن المستأجرين، «تبني طرح الرئيس نبيه بري بشراء أو بيع المأجور لقاء المحافظة على حقّ التعويض للمستأجر»، معتبرة أنّه «الأقرب إلى الواقع في حل مسألة الإيجارات».

وإذ حذّرت من «تمرير تعديلات لجنة الإدارة والعدل من دون الرجوع إلى الشعب اللبناني والمستأجرين»، واصفةً إياها بـ«الكارثيّة والتهجيرية»، اعتبرت اللجنة أنّ «مجلس النواب أو من سيصوّت على هذه التعديلات الكارثية، من دون الأخذ بطرح الرئيس نبيه بري أو عدم الأخذ بالتعديلات المقترحة كاملة على القانون والمقدّمة من لجنتنا، يتحمّل مسؤولية الشروع بتنفيذ قانون تهجيري لشعب بكامله»، مشيرةً إلى أنّ «تلك التوضيحات واقتراحات التعديلات التي اقترحناها منصفة للمالك والمستأجر».

كما اعتبرت أنّ «بعض النّواب في لجنة الإدارة والعدل ترتبط مصالحه بتمرير منافع كبار المالكين والمتموّلين لمحاولة خلق سوليدير على نطاق لبنان»، مؤكدةً أنّ «هذا القانون بات مفضوحاً ومعروفاً من الجميع».

في المقابل ردّت نقابة «مالكي العقارات والأبنية المؤجّرة»، من جهتها، على اللجنة، رافضةً «تخيير المالك ببيع الملك بالقوة أو شرائه من جديد تحت واقع الضغط، أو حتى أي طرح آخر خارج إطار القانون الجديد للإيجارات.

بين الاعتراضات والمناقشات

يبدي المستأجرون اعتراضهم على القانون من خلال رفعه بدلات الإيجارات خلال السنوات الستّ الأولى بشكل يتجاوز ما هو رائج في سوق السكن، وألغى حقوقاً مكتسبة للمستأجرين على امتداد عشرات الأعوام شكلت ضمانات للاستقرار السكني، وتضمّنتها قوانين الإيجارات الاستثنائية، ألا وهي تعويض الإخلاء.

كما يصف المستأجرون القانون بأنه تهجيري لهم من أماكن سكنهم، وفي حال تطبيقه يؤدّي بهم الى العراء، ويطالبون بخطة سكنية أهملتها الحكومات المتعاقبة وتخلّت عن مسؤوليتها في ضمان حق السكن.

وفي سياق متصل تناقش لجنة الإدارة والعدل النيابية مجموعة اقتراحات، تتناول موضوع قيمة البدل لتحديد قيمة الزيادة، حيث جرى توافق على تخفيضها الى 4 في المئة من قيمة المأجور، بعدما كانت خمسة في المئة، وتمّ الاتفاق أيضاً على توسيع شريحة المستفيدين من صندوق الدعم من 3 مرات الحدّ الأدنى للأجور الى 5 مرات، كما انّ اللجنة أعادت صياغة المواد المبطلة من قبل المجلس الدستوري.

ولا يرى المالكون أنّ الأمور تتجه لمصلحة المالكين القدامى في لجنة الإدارة والعدل، لأنّ مداولات اللجنة حول قضية الإيجارات القديمة لا ترقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها في رفع الظلم عن كاهل المالكين القدامى، لكون أعضائها يتمادون في طرح التعديلات غير المحقة على القانون الجديد النافذ للإيجارات لمصلحة الأغنياء من المستأجرين، كتخفيض القيمة التأجيرية التي سيدفعها الأغنياء والميسورون إلى 4 في المئة فيما يفترض أن يدفع الصندوق عن الفقراء منهم.

خليل يبحث مستحقات المقاولين المترتبة على الإدارات الرسمية

استقبل وزير المال على حسن خليل، في مكتبه في الوزارة، وفداً من نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء برئاسة فؤاد الخازن بحث معه في مستحقات المقاولين المترتبة على الإدارات الرسمية، كما أفاد الوفد.

وبعد الاجتماع، قال المهندس مارون الحلو: «استمع وزير المال إلى مطالب المقاولين وهو ملم بجميع المطالب وسيلبي دفع كلّ المستحقات الموجودة في الموازنة العامة والتي هي ضمن الإطار القانوني. أما في ما يتعلق بوزارتي الطاقة والمياه والأشغال العامة والنقل فسيتم دفع المستحقات المتوجبة. وفي ما خصّ السلف فسيجري سدادها بحسب الإمكانات المتوفرة لدى الوزارة».

واضاف: «في ما يتعلق بمستحقات مجلس الإنماء والإعمار سيتم سدادها بعد أن تنتظم الأمور القانونية العائدة لها، وقد أجرت النقابة اتصالاً برئيس مجلس الإنماء والإعمارالذي وعد بمعالجة الخلل فوراً، وستتم متابعة باقي المطالب تدريجياً، وطالب الوفد بإنهاء ملف PIU للمشاريع التي نفذت سابقاً وسيجري التنسيق مع وزارة الأشغال العامة والنقل في هذا الموضوع كي يدرج في الموازنات اللاحقة».

واعتبر أنّ «اللقاء كان إيجابياً وتمّ توضيح طريقة سداد المستحقات للمقاولين والإضاءة على الشوائب التي كانت تمنع سداد كامل المستحقات».

سلامة: نحن على وشك الترخيص لمنصّة تداول إلكترونية

أعلن المركز اللبناني البريطاني للتبادل التكنولوجي (UK Lebanon Tech Hub) عن أسماء الشركات المؤهلة للانتقال إلى المرحلة الثانية من البرنامج الدولي لتسريع الأعمال، وذلك في اجتماع عقد في مصرف لبنان في حضور الحاكم رياض سلامة والسفير البريطاني هوغو شورتر وممثلين من القطاع.

ويهدف البرنامج الى دعم رواد الأعمال في لبنان في قطاعي اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع توجيه دولي، لتوسيع أعمالهم وتعزيز تواصلهم مع الأسواق العالمية.

وتحدث سلامة مشيراً إلى أنه «قد تم حتى الآن تخصيص أكثر من 250 مليون دولار لتمويل هذا القطاع، سواء من خلال استثمار رأس مال المصارف مباشرة في هذه الشركات، أو من خلال المشاركة في رأسمال هذه الشركات».

وأضاف: «نحن نسير قدماً، إذ إننا على وشك منح ترخيص لمنصة تداول إلكترونية يتم استخدامها للتداول بالأسهم والسندات والعملات، فتتيح للشركات الناشئة طرح أسهمها على الجمهور، وبذلك، نكون قد استكملنا هيكلية هذا القطاع. أتمنى أن ينجح كل من هذه الشركات ومؤسسيها، مما ينعكس إيجاباً على لبنان».

ثم توجه رئيس مجلس إدارة UK Lebanon Tech Hub إلى الشركات وقال: «ستضعون لبنان وهذا القطاع على الخارطة الاقتصادية العالمية، وتبرهنون للعالم التكنولوجي ولجميع المستثمرين أنكم عمالقة المستقبل».

وأكد السفير البريطاني، بدوره، دعمه لاقتصاد المعرفة في لبنان و رواد الأعمال.

وأشار إلى أنه «تمّ إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج الدولي لتسريع الأعمال الذي يقدمه (UKLTH) بالتعاون مع Babson Global، وهي المؤسسة الأولى في العالم للتعليم في مجال ريادة الأعمال على مدى 22 سنة على التوالي بحسب شركة U.S. News ☆ World Report، كما ورد في مجلة Financial Times.»

وركز المدير المسؤول في شركة Babson Global إغناسيو دي لا فيغا، من جهته، على أهداف هذا التعاون، لافتاًإلى أنّ البرنامج الدولي لتسريع الأعمال «يُعتبر مبادرة عالمية لتشجيع ريادة الأعمال وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال اقتصاد المعرفة في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت شركة Babson Global برنامج تطوير دولي مكثفا لمدة 3 أشهر كجزء من البرنامج الدولي لتسريع الأعمال الذي يقدّمه مركز UKLTH».

وقال: «أما في المرحلة الثانية من البرنامج، فتتأهل 15 شركة للانتقال إلى لندن، وذلك لتطوير أعمالها في الأسواق البريطانية والأوروبية والعالمية لمدة 6 أشهر. كما ستشمل المرحلة الثانية في بيروت 10 شركات أخرى، وذلك لكي تتوسع محلياً وتصل إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

أما المدير التنفيذي لشركة Band Industries حسان صليبي فلفت إلى أنّ مركز UKLTH «سيتعاون مع أكثر من 12 مؤسسة عالمية متخصصة لدعم مرشحي المرحلة الثانية وتطوير أعمالهم على الصعيد العالمي. أما لائحة شركائنا في لندن فتتضمن: UCL Advances، التي تقدم ورش عمل متخصصة ومساحة للعمل المشترك في لندن، وThe Bakery London، كشركاء في برنامج تسريع الأعمال، وgazelles.com لتوفير الإرشاد والتدريب، وOlswang LLP، شركة المحاماة الرائدة عالميا في مجال التكنولوجيا».

ثم تحدث مدير البرنامج الدولي لتسريع الأعمال أليسو بورتون وقال: «ندعم الشركات على ثلاث مستويات بتأمين شركاء التدريب الذين نتعاون معهم ومكان عمل وخدمات كاملة ليتمكنوا من التركيز على كيفية توسيع أعمالهم ولا يقلقوا لأي أمور أخرى، بالإضافة إلى علاقات مع شبكات المستثمرين والعملاء المحتملين».

وأكد المدير التنفيذي لـ (UKLTH) كولم رايلي، من ناحيته، «على تمكن الشركات المشاركة في البرنامج من تحقيق موقع ريادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد قال في مقابلة مع Wamda: «أثبت البرنامج أن الشركات اللبنانية تملك الإمكانيات الأساسية للتنافس مع الشركات الأخرى على الصعيد الدولي. فقد شهدنا أفكاراً مهمة للغاية، يعتبر بعضها متطوراً في مجال التكنولوجيا، ويتميز بعضها الآخر بالقدرة على احتلال مكانة جيدة في الأسواق العالمية.» إشارة إلى أنّ البرنامج الدولي لتسريع الأعمال يعد بتمهيد الطريق لتسريع أعمال الرواد المحليين والدوليين من لبنان إلى العالم بأكمله، من خلال تزويدهم بأفضل مستوى لتطوير الأعمال وبمجموعة مهارات وشبكات تواصل في المرحلة الثانية في لندن وبيروت.

فواز: قوانين الاستثمار في إيران حديثة جداً

اعتبر رئيس مجلس رجال الأعمال اللبناني ـ الإيراني عباس فواز أنّ «الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دولة واعدة للاستثمارات في قطاعات اقتصادية كثيرة ومنها قطاعات الصناعة والنفط والغاز، إضافة إلى الخدمات المصرفية والصحية والتعليمية».

ورأى فواز، قبيل زيارة وفد اقتصادي من رجال الأعمال اللبنانيين إلى إيران، أنّ «الهدف من تأسيس المجلس، إعطاء زخم إضافي للعلاقات اللبنانية ـ الإيرانية»، مشيراً إلى «تبادل الزيارات بين رجال الأعمال اللبنانيين والإيرانيين إلى بيروت وطهران».

ودعا الشركات اللبنانية ورجال الأعمال اللبنانيين إلى «المباشرة بالاستثمار لأنه متاح ومدعم بالأنظمة والقوانين التي تسهل عمليات الاستثمار»، مؤكداً «توفر اليد العاملة والكفاءات التقنية والإدارية والكلفة المتدنية للطاقة المتمثلة بالكهرباء وهي الأقلّ كلفة في العالم وبالنفط والغاز».

وأشار إلى «إقدام رجال أعمال لبنانيين على الاستثمار في قطاعات صناعية وتجارية»، متوقعاً «تزايد عمليات الاستثمار بعد الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وإزالة عوائق التحويلات المالية والمعاملات المصرفية والمضايقات التي كان يتعرض لها رجال الأعمال من جهات دولية»، معلناً عن «زيارة مقررة وقريبة لوفد اقتصاد لبناني من كبار رجال الأعمال، لزيارة طهران والتي ستكون استطلاعية في المرحلة الأولى وللاطلاع عن قرب على فرص الاستثمار المتوفرة».

وشدّد على أنّ «قوانين الاستثمار في إيران حديثة جداً، وتتيح للمستثمر الأجنبي التملك من دون كفيل أو عوائق وتساوي بين المستثمر الإيراني والمستثمر الأجنبي».

أبو مرعي: لا علاقة لي بأيمن جمعة

أعلن رجل الأعمال مرعي أبو مرعي أن لا علاقة له بأيمن جمعة ولم يتعرف إليه سابقاً، مؤكداً أنه لم يشحن معه أبداً كما قيل، لافتاً إلى أنّ وكيل جمعة نفى أي علاقة شخصية بين الطرفين.

ولفت مرعي خلال مؤتمر صحافي عقده في نقابة الصحافة، إلى أنه أنه فوجئ باتهامه بأنه «على علاقة بشخص يدعى أيمن جمعة استعمل الخط البحري التابع له لنقل مخدرات، ويقوم بتبييض الأموال لمصلحة حزب الله، وقد استطاع نقل 35 ألف سيارة تحمل مخدرات من أميركا في اتجاه افريقيا».

وتحدث عن لقاء جمعه بأحد الأجهزة الأمنية في بروكسل لإخباره عن هذا الاتهام وعن وجود شاهد مستعد للادلاء بإفادته أمام المحكمة في الولايات المتحدة التي بدروها ستأخذ كلامه على محمل الجدّ. وأشار إلى أنّ هذا الشخص نصحه بعقد صفقة معهم تقضي بدفع مبلغ مالي لإنهاء الموضوع، وعقد نوع من اتفاقية صداقة، ليصبح عميلاً لديهم، إلا أنه رفض ذلك وقرر المواجهة.

وأكد أنّ ما ذُكر عن عائلته غير صحيح، موضحاً أنّ زوجته هويدا نصر الدين، تمتلك مؤسسة خيرية تمول منه فقط ولا تتقاضى أي أموال من خارج لبنان.

ودعا السلطة اللبنانية إلى استدعاء جمعة «لتحقق في الملف وترفع تقريرها»، متمنياً على القضاء اللبناني «التوسع في تحقيقاته». وناشد الدولة «بكلّ مؤسساتها» الدفاع عنه. وقال: «من واجبات الحكومة اللبنانية الدفاع عني وأن تلعب دوراً فعالاً أكثر».

ولفت إلى أنه كلف فريق محاماة في الولايات المتحدة وفي لبنان، «ليس للدفاع عني بل للادعاء على المفترين»، وتوجه إلى «الدولة اللبنانية بالإشارة إلى أنّ هناك شبكة في لبنان تعمل كمخبرة لهؤلاء، ويجب أن تعتبر الدولة هذا الموضوع إخباراً وتحقق فيه».

«بوبولو» يقيم عشاء للإعلاميين بمناسبة افتتاح فرعه في بيروت

افتتح المطبخ الإيطالي الرفيع المستوى Popolo أبوابه في 30 أيلول 2015. ويقدّم هذا المطبخ المطلّ على شواطئ بيروت الأطباق الإيطالية التقليدية، بحيث يجمع ما بين الأنماط المتنوّعة والعديدة التي تشتهر بها المنطقة.

وقد دعا Popolo أهل الصحافة والإعلام للاستمتاع بعشاء خاص في هذا الموقع الساحر والمُطل على البحر لمناسبة الافتتاح، حيث أظهر الطهاة براعتهم وهم يُعدّون الأطباق التي ابتكرها خبير المطبخ الإيطالي الشيف جيوزيبي بالومبو Giuseppe Palumbo ونفذها الشيف اللبناني جورج دقاق. وقال مدير الأغذية والمشروبات في ADDMIND إميل رزوق «إنّ الطعام هو كناية عن تجربة استثنائيّة تتسلّل إلى جميع الحواس، وهذا ما سيختبره رواد Popolo كل مرّة يقصدون فيها المطعم. فالطعام ليس مجرّد مزيج من المكوّنات تُقدّم على طبق، إنه حفنة من الأحاسيس. تجربة فريدة. وأحياناً، يكون سحرًا ببساطة.»

لجنة تعديل القانون: متمسكون بطرح الرئيس بري

أوضحت لجنة المحامين للطعن وتعديل قانون الإيجارات في بيان «أنه من غير المقبول محاولة البعض تطبيق القانون المطعون فيه وغير النافذ، وخصوصاً أنّ القانون أعيد فعلياً إلى المجلس النيابي، وقامت لجنة الإدارة والعدل بتعديل أكثر من نصف المواد، علماً أنّ المستأجرين يرفضون هذه التعديلات كونها جاءت مجتزأة ولم تقدم حلولاً لمعظم النقاط التي تشكل خطراً حقيقياً يهدّدهم».

ورأت «أنّ الإصرار على تنفيذ القانون هو أمر مرفوض ويضر بالمواطنين، وخصوصاً أن الرئيس بري أيضاً صرّح في شهر نيسان 2015 من خلال النائب علي فياض أنّ الأحكام التي تصدر عن القضاء هي غير عادلة وغير منطقية وغير مقبولة».

وأشار البيان إلى «أنّ الأحكام، وإن كانت معدودة ومحصورة بدعاوى الاسترداد للضرورة العائلية والهدم، فإنه لا يجوز أن يُحكم مثلاً لمواطن، استناداً إلى القانون القديم للإيجارات ويحصل على تعويض 50 في المئة وآخر في منطقة أو محكمة أخرى يتقاضى تعويضاً رمزياً على القانون الجديد يبلغ 20 في المئة وهو عرضة للتخفيض كل سنة بمقدار 1/9».

وأضاف: «من جهة أخرى على الصندوق غير المُنشأ أن يدفع القسم الباقي من التعويض فور إخلاء المأجور، وهو الأمر المتعذر والمستحيل حالياً مع عدم إنشاء الصندوق وهذه ليست عدالة ولا استنسابية بل أصبحت فوضى في الأحكام وألحقت ضرراً جسيماً بالمواطنين».

ورأت اللجنة «أنّ محاولة البعض إرسال الخبراء إلى بيوت المواطنين لتنفيذ قانون غير نافذ وفاشل لهو أمر مرفوض وإنّ جميع الإجراءات التي تستند على قانون غير النافذ هي باطلة بطلاناً مطلقاً ومن المرفوض بتاتاً استغلال البعض لهذه الفوضى القانونية للكشف على بيوت المواطنين بطريقة غير قانونية وغير دستورية والتذرع بقرار النيابة العامة التمييزية، وخصوصاً أنّ هناك تجاوزات كثيرة من الكثير من الخبراء واللجنة التي أبطلت هي الوحيدة الصالحة والمختصة بالبت بالمخالفات كردّ الخبراء أو حتى اتخاذ القرار بالمؤازرة أم لا بعد الاستماع إلى الطرفين».

من جهة أخرى، أصدرت نقابة مالكي العقارات المؤجرة بياناً أعلنت فيه «باسم المالكين ونهائياً رفض أي طرح يسوق له المستأجر المحامي أديب زخور خارج إطار تطبيق القانون الجديد النافذ للايجارات. ونذكره بأنّ المالكين موجودون ولهم حيثية موجودة لأنّ المستأجر زخور لا يقيم وزناً لوجود المالكين وهو يستبيح البحث في مصيرهم وفي قضية الإيجارات من دون أي اعتبار لهم أو للنقابة التي تمثلهم وفق مستندات رسمية في وزارة العمل بعكس اللجنة الوهمية التي يطلق بيانات باسمها، وبما أنّ المالكين موجودون بعكس ما يظن أو يتمنى فنقول له باسمهم: إنهم يرفضون أي طرح أو فذلكة يلجأ إليها خارج إطار القانون الجديد النافذ للإيجارات لتمديد إقامة الأغنياء والميسورين في بيوت المالكين وتقاضي المبالغ المالية فدية للخروج من المنازل».

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية في شركة فيرس هولدنغ ش.م.ل.

يتشرف مجلس ادارة شركة فيرس هولدنغ ش.م.ل. بدعوة السادة المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية المدعوة للانعقاد عند الساعة الحادية عشرة من يوم الجمعة في 2015/11/6 في الضبية، بناية المباني، الطابق السابع، وذلك للبحث واتخاذ القرارات في جدول الاعمال التالي:

1 – الاستماع الى تقريري مجلس الادارة العام والخاص عن حسابات السنة المالية 2014.
2 – الاستماع الى تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن حسابات السنة المالية 2014.
3 – المصادقة على حسابات السنة المالية 2014 وتخصيص النتائج.
4 – ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة عن سنة 2014.
5 – منح مجلس الادارة حق الاستدانة والاستلاف من المصاريف.
6 – إعطاء التراخيص سنداً لأحكام المادتين 158 و159 من قانون التجارة.
7 – تعيين مفوض مراقبة أساسي عن أعمال الشركة للسنة المالية 2015 وتحديد اتعابه.
8 – أمور مختلفة وطارئة.

على المساهم الذي لا يستطيع الحضور ويرغب بتوكيل مساهم آخر للحضور عنه تحرير وكالة رسمية أو عادية له. على الوكيل ابراز وكالته الى هيئة مكتب الجمعية فور تشكيلها عند بدء الاجتماع تحت طائلة رفض الحضور.

رئيس مجلس الادارة– المدير العام
كميل اسكندر رزق